

أنطوان زحلان

العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية

ترجمة حسن الشريف

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢). ٣٥٠ ص.

فيصل درّاج (*)

ناقد أدبي.

- ١ -

المجتمعية للبحث العلمي، التي تربط بين «الجامعة» و«المختبر»، وهذين الطرفين و«الصناعة الوطنية». ذلك أن المطلوب: توطين العلم، لا تكثير الجامعات، التي قد تنتج «جملة شهادات» لا علاقة لها بالتطبيقات العلمية ولا بالاقتصاد الوطني. تتعين المقولة الثانية بالسياسات الوطنية العلمية الشاملة، التي تصوغها دولة تدرك معنى العلم وأهميته، والتي تربط، بشكل واع ومنظم، بين البحث العلمي والحاجات المادية، التي تلبي أغراض المجتمع ومتطلبات «الأمن القومي» في آن.

تنفي مقارنة د. زحلان «التصور الكمّي للعلم» المشغول، في صورته العربية، بعدد الجامعات والخريجين، من دون الالتفات إلى الكيف الإبداعي، ولا إلى دور العلم في التحويل الاجتماعي، أكان ذلك على مستوى النظر إلى العالم أو في ترجمة العلم إلى قوة منتجة، بقدر ما تنقض التصور

يتناول هذا الكتاب موضوعاً مألوفاً هو: العلم وفضائله، التي توسع آفاق المعرفة الإنسانية وتنقلها، تباعاً، من المعلوم إلى المجهول. والمقصود بالعلم، في المنظور البسيط، ماثل في التعليم العالي والجامعات والترجمة والأبحاث، الذي تعطف عليه، أحياناً، مواضيع لا تنقصها الخطورة مثل: الأمن القومي والاقتصاد والقوة العسكرية... أثر د. زحلان الابتعاد عن المنظور التبسيطي وتقديم معالجة مغايرة تقول: ليس المطلوب في الدراسة الجادة للعلم تعداد العناصر المتعددة المرتبطة به، التي يأخذ فيها «التعليم العالي» مكاناً محورياً، إنما المطلوب التركيز على العلاقات النظمية بين عناصر العلم، حيث فاعلية كل عنصر لا تنفصل عن وضع العناصر الأخرى، المتفاعلة لزوماً في ما بينها. يستدعي القول مقولتين أساسيتين: البنية

مقتصدة: «إن أولئك القادرين على الإبداع يحتاجون إلى البيئة التي تمكنهم من التعبير عن أفكارهم الإبداعية. ويمكن إخماد الأفكار الخلاقة بسيطرة الحكومات على عمليات التوظيف في الجامعات، وعلى أنشطتها، (بفرض) قبول طلبة بمستويات رديئة، أو لتحميل الأساتذة حملاً ثقيلاً، وكذلك بغياب التسهيلات التعليمية الضرورية المناسبة» (ص ١١٨). يشير القول إلى «إحادية العقل» الذي يرى في تعددية العقول هرطقة وتطاولاً على السلطان، وإلى الفساد والإفساد الاجتماعيين اللذين يلازمان «الحكومات المسيطرة» ملازمة الشفتين للأسنان.

العلم علاقة اجتماعية متعددة المستويات، وتصور يفرض الاختبار والتجريب، فلا علم بلا تجريب متصاعد يؤكد الصواب، ويحذف الخطأ، وهو، في الحالين، يحيل على السلطة، التي تهتم بـ «علوم الحياة» إن كانت صالحة، بلغة عبد الرحمن الكواكبي، أو تحثفي بـ «علوم الأرواح» التي لا يمكن قياسها، إن كانت مستبدة. يصوغ د. زحلان موضوعه، بلغة واضحة وحذرة معاً، مؤكداً «العلم والجامعات ومؤسسات الأعمال ثلاثياً مترابطاً»، ينعكس معناه في جودة وقيمة «نواتجه» المادية وغير المادية. ومع أن هذه العناصر الثلاثة تبدو متكاملة، ولا «سياسة» فيها، فإن في ارتباطها الضروري بالاقتصاد السياسي الوطني ما يستدعي، بلا تأخر، أسئلة السلطة والسياسة والثقافة السياسية. ولعل سؤال السلطة هو الذي يستحضر تجربة محمد علي باشا بمعنى مزدوج؛ فقد أنجز محمد علي أعمالاً هامة في البناء والتعمير، ولكن بأسلوب يفتقر إلى «تنظيم ومكننة العمليات اللازمة لتحسين قوة العمل

التجزيئي، الذي لا يقرأ المواضيع العلمية في وحدتها العضوية الضرورية، بل يراها علاقات «فرادى»، تنغلق على ذاتها ولا تنفتح على غيرها، كما لو كانت المعرفة تطلب لذاتها، أو كما لو كانت البحوث العلمية مقطوعة الصلة مع «الأوبئة الاجتماعية».

- ٢ -

تتحدّد سمة الكتاب الثانية بمنظور شامل في مستويات موضوعه جميعاً: فالحديث عن العلم، خلافاً للإنشاء السلطوي المناسب، وثيق الصلة بالبحث والتطوير العلميين في علاقتهما بالأولويات الوطنية، التي تتضمن أهدافاً في مجال الصحة والزراعة والمياه والقدرات العسكرية والصناعية. ذلك أن العلم لا ينفصل عن «القوى المادية» التي ينتجها، بقدر ما أن له مستلزمات لا يستطيع النهوض من دونها، مثل: الموارد الضرورية لتمويل البحوث وتأمين التجهيزات، والدوريات والكتب العلمية، والعمل الجماعي المتعدد الأنظمة، والانفتاح على البحث العلمي في العالم، بذهنية التعلم والمحاكاة والإبداع أيضاً. وإضافة إلى تأمين البنية التحتية للبحث العلمي، إن صح القول، يؤكد د. زحلان علاقة الإبداع، مهما يكن شكله، بالحرية الاجتماعية والسياسية، التي تحرّض الفضول المعرفي وتترك المتخيل طليقاً، لأن في أنظمة الاستبداد ما يقمع المعيش والمتخيل معاً. والذي لا يمكن نسيانه، في هذا المجال، هو: «البيئة الثقافية»، التي تنشط التخلف إن كانت متخلّفة، وتدفع إلى تعددية الابتكار والاقتراحات الخصبية، إن كانت متحاورّة ديمقراطية متحررة من «المرجعية الوحيدة» والأفكار الجاهزة. يقول مؤلف الكتاب بلغة

البلدان العربية، من ناحية، والصين والهند، من ناحية أخرى، علماً أن هذه البلدان عرفت، ذات مرة، شروطاً متساوية في ما يتعلق بالتربية والبحث. فبينما حقق هذان البلدان تقدماً لافتاً، «لم تبد البلدان العربية أية إشارات إلى وتيرة نمو مساوية»، بالرغم من مواردها المالية والبشرية الهائلة. ولا يختلف الأمر عند قراءة ردود أفعال العرب إزاء الهزائم التي لحقت بهم، وهي ردود أفعال سلبية وردية، خلافاً لردود أفعال الأمم الأخرى، التي دفعتها الهزائم إلى مراجعة ذاتية شاملة، مثل بروسيا (١٨٠٦) واليابان (١٩٠٥)، بل إن المنطقة العربية، في مجال إصلاح التعليم، لا تزال متخلفة عن مناطق نامية فقيرة، بالرغم من محاولات نهوض متعددة.

- ٤ -

يتكشف موقف الكاتب، الصارم في منطقته العلمي، من ديمومة العجز العربي الأقرب إلى اللغز (مع استثناءات قليلة) في مفردتين: التكهّن والدهشة. فهو يقول: «وما زال الاقتصاديون يتكهنون حول الأسباب التي أدت إلى فشل الاقتصادات العربية في الاستفادة من الاستثمارات الكثيفة»، كما لو كان في وضع العرب ما ينقل السؤال العلمي إلى مستوى اللغز، أو كما لو كان ما ينطبق على البلدان جميعاً، بما فيها النامية، لا ينطبق على البلدان العربية. لا يتبقى، رغم إمكانية تحديد الأسباب، إلى تعبير «ما يدعش»، الذي له في الكتاب حضور متواتر متعدد الصيغات. فقد جاء في الكتاب، على سبيل الإيضاح لا الحصر، الجمل التالية: «ما يدعو إلى الدهشة أن الإقرار بضعف التعليم العالي في البلدان العربية قد شجّع على تأسيس

ورفاهيتها». وإذا كان البعض من «الأنظمة العربية» اكتفى بأخطاء محمد علي من دون أن يكون له فضائله، فإن بعضاً آخر، لا تعوزه النوايا الحسنة، احتفظ بما أصاب وأخطأ معاً، من دون أن يحقق ما يجب تحقيقه. ولذا يقول الكتاب في حاشية له: «في الحقيقة، إن معظم المعلومات المستعرضة في هذه الدراسة تسعى إلى إثبات أن البلدان العربية كانت تمتلك، وما زالت تمتلك، فرصاً هائلة لتنشيط «ثلاثيتها»، لكنها، باستمرار، كانت ترفض هذا الخيار» (ص ١١٠).

- ٣ -

لماذا كانت البلدان العربية، ولا تزال، ترفض الخيار العلمي الصائب، الذي أخذت به البلدان الأخرى؟ ورّع المؤلف الإجابة على اتجاهات كثيرة، بالغة التوثيق، من دون أن تحجب الإجابة شيئاً أقرب إلى الأحجية. من الطريف في هذا المجال أن يعقد القارئ مقارنة بين كتاب أنطوان زحلان وكتاب إليزابيث سوزان كساب: **الفكر العربي المعاصر: دراسة في النقد الثقافي المقارن** وكتاب هاني الهندي: **القومية العربية في القرن العشرين: دراسة سياسية**، والكتابان المشار إليهما صدرا بدورهما عن مركز دراسات الوحدة العربية؛ ذلك أن هذه الكتب الثلاثة تعقد مقارنة بين أحوال الأمة العربية، في مجالات متعددة، وأحوال أمم أخرى توزعت مع العرب قضايا مشتركة، ونجحت في إنجاز ما لم يستطع العرب إنجاز،ه، أمس ذلك تحقيق «الدولة القومية»، أو تجاوز الأزمة الفكرية، أو في مجال «العلم والسيادة»، الذي هو موضوع د. زحلان.

يتلامح اللغز «المفترض» حال مقارنة الفرق الشاسع بين نمو البحث العلمي في

البلدان العربية هي الأدنى في الصرف على البحث والتطوير هي ضمان لـ (استمرار) حالة التبعية/إن التعليم العلمي العالي في البلدان العربية يعاني «فجوة علمية» كبيرة، تتسع باستمرار مقارنة بالبلدان الأخرى/إن النظام التربوي في البلدان العربية غير فاعل وغير فعال/لقد واجهت عملية التصنيع في البلدان العربية أياماً صعبة بسبب تدني فاعليتها/لا تستطيع الحكومات العربية أن ترى قيمة عمليات الجودة في نظم التعليم، لأن اقتصاداتها منقطعة عن جامعاتها الوطنية/إن التواصل بين العاملين في «قضايا العلم» مفقود في البلدان العربية/لا يوجد جامعة عربية واحدة بين الجامعات الـ ٥٠٠ التي تحتل المراتب العليا/وتعاني البلدان العربية نقصاً هائلاً في المعطيات الدقيقة والمحدثّة ذات العلاقة/إن التوجهات المحافظة والمهينة للمجتمعات العربية تقف في تناقض صارخ مع ما يجري في باقي العالم/ولا تنبع المشاكل التي تواجه البلدان العربية من العدد الكبير للأُميين فيها، بقدر ما تنبع من سياساتها التكنولوجية ورداءة نوعية التعليم/...».

تلقي الوقائع السابقة، كما أخرى يحتشد بها الكتاب، الضوء على أمور أساسية: التخلف وإعادة إنتاج التخلف، غياب المنظومة العقلية والأخلاقية الوطنية القدرة على تقويم الظواهر بشكل صحيح، الوقوف على هامش الزمن العلمي العالمي، إعادة إنتاج الفجوة العلمية والتقنية بين العالم العربي والعالم، إغفال دور العلم في تحويل المجتمع... والمحصلة هي: التبعية وتدمير شروط «السيادة الوطنية»، نظراً إلى «العلم الحاسم في عملية الاستقلال الوطني»... ولهذا يتحدّث الكتاب عن

جامعات تسعى وراء الربح، والمزيد من الجامعات الأجنبية المدعومة من الحكومات العربية»، «ما يدهش أيضاً هو رد الفعل العربي الصامت للإجراءات المتخذة في مجال التعليم العالي»، «وما يثير الدهشة هو أنه ليس هناك اتجاهات نحو تحسين التعليم العالي باستخدام الموارد الفكرية العربية...». ومع أن في الدهشة ما يثير الفضول، فإن الفضول المستثار يقصّر عن وعي القصور العربي المتجدد، ولذلك لا يتبقى إلا الحزن: «من المحزن ملاحظة أنه من النادر أن تتخذ منظمة علمية عربية موقفاً عاماً حول قضية علمية، أو أن تساند سياسة علمية معينة» (ص ١٢٧ - ١٢٨). لا غرابة أن يتحدث المؤلف عمّا دعاه بـ «الانتحار التنموي» الذي يفضي، في التحديد الأخير، إلى تهميش وتهشيم النزوعات الوطنية المسؤولة، واستبقاء القوى التي تعيد إنتاج العجز والقصور.

- ٥ -

صاغ كتاب العلم والسيادة، في مستوى منه، وجوه العجز العربي بلغة تقريرية، معتمدة على المعلومات الدقيقة: «أصبح الشرق الأوسط العربي مدمناً على التربية الأمريكية، بحيث تتم إقامة جامعات أمريكية على امتداد المنطقة وبسرعة كبيرة/ ما زالت الدول العربية لا تمتلك مركزاً أكاديمياً واحداً أو مركز بحث علمي بمستوى عالمي/ليس هناك في البلدان العربية مكان لشخص موهوب/ليس هناك صلة بين القدرات العلمية وأي من العوامل التي تسيطر في المجتمع العربي/هناك مستوى متدن بشكل خطير في بحوث العلوم الأساسية في البلدان العربية اليوم/حقيقة أن

يقود إلى شلل الإمكانيات الاجتماعية، هذا الشلل الذي يتيح ديمومة التبعية والفساد والاستبداد.

فصل د. زحلان في وجوه العجز العلمي العربي تفصيلاً لا مزيد عليه، من دون أن يحجب، رغم رهافة أسلوبه، دور الحكومات العربية ومسؤوليتها عن هذا العجز. فهو يذكر في معرض حديثه عن «الجمعيات المهنية»، التي يحتاج ظهورها حرية التجمع: «وقد أدت ندرة فرص التعبير السياسي في البلدان العربية إلى جعل العديد من هذه المنظمات الفنية تسعى إلى الاهتمام غير المبرر بقضايا سياسية» (ص ١٢٧). يشير القول إلى أمرين: هشاشة الجمعيات المهنية بسبب «ندرة فرص التعبير السياسي» ومحاصرة القمع للعمل المهني الذي يحرف أنشطة الجمعيات العلمية إلى: أهداف غير علمية، ذلك أن الأعضاء يرون فيها مناسبة لقول ما لا يستطيعون التصريح به خارجها. وتشير هذه المعايينة، المتحدثة عن غياب النقاشات الحرة، إلى «التركيز الهائل للسلطة في يد الحكّام»، الهادف إلى «دوام الحال» و«شراء التقنيات» التي تسهم في ديمومته المستبدة. وسواء صدر «التمركز الهائل» عن وضع سلطات لا شرعية لها، أو عن «التدخلات الأجنبية التي أضعفت النظم السياسية العربية وأبعدتها عن أهدافها القومية» فإن النتيجة الموضوعية واحدة ولا تغيير فيها: «لم يتم إنجاز إلا القليل لإقامة نظم علم وتكنولوجيا مرضية، في أي بلد من البلدان العربية» (ص ٢٤٠). والسؤال هو: ما جدوى قومية الأنظمة، أو عدم قوميتها، إن كانت عاجزة ضعيفة القدرات ولا تستطيع الوقوف؟

اقترح المؤلف، وهو يعالج تفاصيل

«توجهات عربية مهينة» تناقض «توجهات إنسانية راقية»، تدرك معنى النقد والنقد الذاتي والمقارنة بين وضع «الأنا» ووضع «الآخر».

- ٦ -

من أين تأتي الأسباب التي تجعل الواقع العربي مختلفاً، على مستوى العلم والتعليم، عن غيره؟

في ملاحظة عنوانها: «سببان أساسيان لشلل الثلاثي العربي»، أي غياب العلاقة الفاعلة بين العلم والجامعات ومؤسسات الأعمال، يؤكد المؤلف سببين، أولهما: أن العلم والتكنولوجيا يضخان إلى البلاد العربية بواسطة عقود «المفتاح باليد» التي يسيطر عليها الأجنبي، أي تلك العقود التي «تشتري العلم جاهزاً» ولا تعترف، تالياً، بدور البحث والتطوير في المجال العلمي. يختصر العلم والتكنولوجيا، والحالة هذه، إلى عملية بسيطة عنوانها: البيع والشراء، كما لو كان العلم، في أسئلته المعقدة والصعبة، سلعة بين سلع أخرى، مثل السيارات وأدوات الزينة. أما السبب الثاني فقائم في النظام المالي، الذي تأخذ بعنقه السلطات المسيطرة، التي تكتفي بسياسة البيع والشراء، مضيعة إليها فساداً لا بد منه (العمولات)، ملغية شروط اكتساب التكنولوجيا وتشكيل الكفاءات المطابقة. يقول المؤلف: «وتعتبر عقود المفتاح باليد الخالية من «نقل» التكنولوجيا «شراً أكبر» من الهيمنة والفساد» (ص ١٢٢)، ومع أن في القول بعداً براغماتياً مشروعاً، فالأغور أفضل من الأعمى، فإن القضية تدور، في الأنظمة المستبدة الفاسدة، في حلقة مفرغة، لأن في عملية الشراء ما يؤمن الربح الفاسد والتبعية الضرورية المرتبطة بالاستبداد، وما

مصطلح «الفجوة التكنولوجية» دلالات تتجاوز دلالاتها المباشرة.

تنتج الفجوة العلمية، كما التقنية بالضرورة، عن قدرة مجتمعات معينة على تحويل المعرفة إلى نواتج مفيدة تمدّها بالقوة والتقدم، وعن عجز مجتمعات مغايرة عن القيام بذلك. وقد تردم بعض المجتمعات الفجوة بالاستفادة من اكتشافات الآخرين، والعمل على فهمها واستخدامها وتأمين بيئة تمكينية للبحث العلمي. يتوقف الكتاب، وهو يربط بين التزام الأمم بالعلم وتحقيق السيادة، أمام «القدرات التي يمتلكها العلمي الفرد» والحاجات اللازمة له، متحدثاً عن الإرادة والحوافز وحرية الاستقصاء. وعلى هذا، فإن الاعتراف بقيمة «الفرد العلمي»، كما دور العوامل التي تستنهضه، هو الذي يعيّن «الفجوة العلمية - التقنية» فجوة بصيغة الجمع، تتضمن التربوي والقيمي والثقافي والبيئي، ما دامت فاعلية «الفرد العلمي» مرتبطة بالشروط الاجتماعية للتعلّم، قبل الوصول إلى مفهوم العلم في حد ذاته.

يقول المؤلف في مقدمة الكتاب: «وقد اختارت مختلف البلدان في العالم أهدافاً مختلفة لسياسات العلم فيها» (ص ٢٧)، مضيفاً بعد سطور قليلة: «ولا يبدو أن البلدان العربية قد حدّدت هدفاً بعينه». لا يحتاج القارئ إلى إعمال الفكر كثيراً كي يصل إلى نتيجتين: تختلف البلدان العربية عن مختلف البلدان في العالم، كما لو كانت جنساً بشرياً خاصاً معادياً للعلم بطبعه، وأن الفجوة العلمية - التقنية هي فجوة اجتماعية - سياسية. وبداية فإن العرب كجنس مختلف من البشر كلام لا معنى له، إنما «المختلف الغريب» ماثل في سياسات الحكومات العربية.

التقدم العلمي والتقني، تعريفاً دقيقاً للوعي القومي، لا بلاغة فيه، قوامه: الربط الفعلي بين حاجات المجتمع والوسائل التي تحقّقها، اعتماداً على اعتراف عاقل بدور العلم، الذي يحتاج إلى الحرية، وإلى إصلاح شامل للأجهزة المدرسية، وإلى الأخذ بسياسات علمية وطنية تقطع مع التبعية العلمية - التقنية، التي هي مظهر من مظاهر تبعية أكثر اتساعاً. بل يمكن القول، واتكاء على ما جاء في كتاب زحلان، ما يلي: إن الوعي القومي العربي الحقيقي هو الذي يدرك أسباب «الفجوة التكنولوجية»، الفاصلة بين العرب والعالم المعاصر ووسائل ردمها، مؤمناً بـ «الاعتماد الذاتي» الذي يحاكي غيره ويتعلّم منه، ويدرك أن التقدم العلمي سيورة معقدة، تتضمن البيئة الثقافية وأشكال التعليم والربط بين العلم والاقتصاد، وتوجهها إرادة وطنية تعرف معنى السيادة. يغزو العلم، بهذا المعنى، عنصراً من عناصر النهوض الاجتماعي، ومرجعاً من مراجع «الأمن القومي»، الذي يحيل على «المجتمع الموحد قومياً»، قبل أن يستدعي الأيديولوجيا القومية.

يشكّل «الأمن القومي»، المعيش فعلياً، مدخلاً إلى القومية، من دون أن تشكّل القومية في ذاتها مدخلاً إلى الأمن المرغوب، ولا إلى ما هو أقل منه. يشير الأمن القومي إلى أدوات الحرب والدفاع والإنجازات في التكنولوجيا، وإلى جملة السياسات الاجتماعية التي تؤمّن للإنسان ما يحتاجه من الأمن الصحي والتعليمي والثقافي، ذلك أن معنى الأمن من وضع المواطن. ولعل الاعتراف بقيمة الإنسان، وهو ما يؤكده المؤلف بتواتر لا انقطاع فيه، يضيف على

وخساراتها المتراكمة، أهدافاً تذهب إليها؟

قرأ أنطوان زحلان واقع البلدان العربية، اعتماداً على دلالة العلم في الأزمنة الحديثة، منجزاً نقداً شاملاً وناقداً في آن، يوحد بين السياسة والفكر والاقتصاد، وبين الوعي القومي والسيادة الوطنية، ذلك أن العلم هو المستقبل وأن الجهل بقيمته إقامة في الماضي. وعلى خلاف نزوعات أيديولوجية مجردة، تدور حول التراث والهوية والأصالة وغيرها من «الشعارات» التي لا يمكن قياسها، كشف الباحث عن القوة الاجتماعية - الوطنية الصادرة عن تملك العلم وتطبيقاته التقنية، وعن ضرورة استثمار العلم والاستثمار فيه مرتكناً إلى المقارنة والمعطيات المشخصة (إن كل دولار تستثمره حكومة الولايات المتحدة في بحوث الفضاء يضيف ٩ دولارات سنوياً إلى الاقتصاد الأمريكي). لذا تلغي «القوة العلمية» الفروق بين البلدان الصغيرة والكبيرة حين تحقق الأولى جودة في علومها وتوزاي جودة الدول الطليعية، حال السويد وسويسرا وإسرائيل التي وصلت إلى «تكافؤ علمي» مع الدول الرائدة، وغدت قادرة على أن تتبادل معها المعرفة بدون صعوبة.

- ٨ -

مايز الكتاب بين التعلم من الآخرين والاستفادة من خبراتهم أيضاً، والتبعية، إذ الأخيرة تهمل «الذات» وتدمر إمكانياتها، في حين أن إرادة التعلم، المتكئة على سياسات وطنية، تفضي إلى الاعتماد الذاتي والتحرر، محققة، في التحديد الأخير، السيادة الوطنية. والأساسي في هذه السياسات التعامل العلمي مع المشاريع العلمية، الذي يفترض وحدة العلم والجامعات ومؤسسات الأعمال،

ويصبح الأمر أكثر مأساوية، في علاقته بالبلدان العربية، حين يتحدث المؤلف عن التنافس العلمي الشديد بين الأمم اليوم، وعن السرعة المتزايدة في الإنجازات العلمية، منتهياً إلى القول: إن الذين لا يتعاملون مع قضايا الإنتاج العلمي بالسرعة الكافية يحصدون خسارة الفرص في معظم الاكتشافات، وإن البطء في التعلم يجعل اقتراب «الأمم البطيئة» من العلم الكوني الراهن أمراً مستحيلاً.

- ٧ -

يتضمن كتاب د. زحلان سؤالاً محدداً، وهدياً «قومياً» يسبق السؤال ويتلوه، والسؤال هو: لماذا لم تدخل البلدان العربية، بجدارة، أو من دونها، إلى الزمن العلمي الكوني؟ وما هي نتائج هذا «التباطؤ»، وهل تمكن معالجته؟ ومع أن بعض «العقول البلاغية» ترى في السؤالين قضية مدرسية، أو «شأناً جامعاً» تعالجه «الإدارة» بحكمتها المعهودة؛ فإن الكتاب في قصده الأساسي يشير إلى قضايا عربية مصيرية: الأمن القومي، السيادة الوطنية، الذهاب إلى المستقبل (أو الخروج من التاريخ). فليس في الأمن القومي العربي ما يدل على تحقيقه، سواء من الأمر فلسطين والعراق والسودان، أم اتصل بقضايا الأمية وبطالة الشباب ومشكلة المياه. ولا هناك ما يصرح بسيادة عربية، منذ أن غدا الشأن العربي من اختصاص إسرائيل وتركيا وإيران مضافاً إليها، طبعاً، الإرادة الأمريكية. وإذا كان مستقبل كل أمة من عتادها العلمي - التقني الذي تذهب به إلى المستقبل، فما هو مستقبل البلدان العربية التي لم تحدد بعد، رغم هزائمها

«صواريخ صغيرة تمكنهم من التعبير عن قرفهم». يقول في هذا المجال: «ومن الواضح أن من الأشكال الحيوية للدفاع ضد مضطهد (كسر الهاء) هو أن تكون خلّاقاً، وأن تتجه إلى البحث بكلمات أخرى، ليس من مجتمع، مهما يكن فقيراً وضعيفاً ومعدماً، لا يمكنه أن ينخرط في البحث الذي يعينه. فالفيتناميون والكوبيون وغيرهم قد اتبعوا أيضاً استراتيجيات مماثلة خلال فترات مماثلة من تاريخهم الحديث» (ص ٣٧).

على الرغم من النقد الذي وجهه د. زحلان إلى الواقع العربي، كما اعترفه ببعض الوجوه الإيجابية فيه، يظل لدى القارئ سؤالان: كيف تقبل الحكومات العربية بالخيار العلمي، إن كانت في ممارساتها المتعددة معادية للعلم ومعاييره؟ وكيف يتقدم العرب، علمياً، إذا كانت المناهج والبرامج المدرسية تصدر العلم بالميثافيزيقا (الخطان المتوازيان خطان لا يلتقيان إلا بإذن الله)، ولا تحرّض الخيال بل تضعفه، مؤثرة تعليمياً سكونياً قوامه: التلقين والاستظهار؟ يطرح السؤالان، في النهاية، التحرر القومي، قائلين بأن التحرر من التبعية تحرر من التربية المحافظة من ونظم السياسة التقليدية، ومن تصورات جامدة تجرّ الماضي ولا تسائل المستقبل.

العلم والسيادة كتاب عن تاريخ العلم، وعن المشروعات العلمية في الأزمنة الحديثة، وعن ماضي العرب وحاضرهم ومستقبلهم، بقدر ما هو كتاب عن «الإنسانية المسؤولة»، التي لا تفصل بين حاجات الإنسان والقدرة على الحياة. يجعل هذا من الكتاب «بياناً وطنياً تنويرياً» مسؤولاً، ينقد ما يجب نقده ويقترح البديل □

ويفترض نسقاً أخلاقياً وتربوياً يرى في الإنسان قيمة عليا، ويحفظ له حقوقه الأساسية في العيش والتعلم وحرية التعبير. يتأسس النهوض العلمي على وحدة القيم والنظر العلمي إلى العالم، قبل أن يستدعي «الأموال الهائلة» - على الطريقة العربية - التي تنصر «التخلف»، أحياناً، قبل أن تسهم في محاربته.

أنجز المؤلف زحلان دراسة نموذجية، تعتمد على معرفة موسوعية، تعود إلى التاريخ القديم وتقرأ التاريخ الحديث، وتتخذ من المقارنة معياراً أساسياً، كاشفة عن شروط التقدم وأسباب التخلف. أقام دراسته كلها من وجهة نظر «المستقبل العربي»، الذي لن يأتي إلا بمراجعة شاملة للقصور العربي الذي يسيطر على الحاضر. بل إن الدراسة كلها تحمل في مستوياتها المتعددة سؤالاً معقداً: كيف يتقدم العرب، وما هي السياسات العلمية - الوطنية التي تحققه؟ ومع أن الكتاب يلقي ضوءاً كاسحاً على وجوه السلب المهيمنة على الواقع العربي، في مجال العلم والمجالات المتصلة به، فإنه يظل متمسكاً بأمرين: القراءة العلمية الموطّدة بالأرقام والأمثلة و«الجدول الدالة»، وإقصاء ثنائية التفاؤل والتشاؤم، ذلك أن في الوطن العربي ما يهزمه إن ظل غافلاً و«تابعاً»، وأن فيه من الإمكانيات الواسعة ما تسعفه على النهوض، بدءاً من «المخزون الإنساني» وصولاً إلى الإمكانيات الاقتصادية.

توقف الباحث، في ملاحظة عنوانها: «العلم والثقافة والبقاء على الحياة»، أمام الإرادة المتحررة، وأشار إلى سكان غرّة، الذين ألزمهم التفوق الإسرائيلي بتطوير قدرات في تقنيات الأنفاق، وبتطوير